التستر التجاري

نبذة عن التستر التجاري

استنادا للمرسوم بقانون رقم 1 لسنة 1987 بشأن بعض الاحكام المتعلقة ببيع وتأجير المحال التجارية (التستر التجاري)، يحظر على أي تاجر – فردا كان أو شركة – مقيد في السجل التجاري أن يبيع السجل التجاري أو يؤجره دون أن يشمل عقد البيع أو عقد الإيجار المحل التجاري الصادر له السجل، كما يحظر على أي تاجر – فردا كان أو شركة – مقيد في السجل التجاري بيع أو تأجير سجله التجاري أو تأجير محله التجاري لأجنبي.

والتستر التجاري هو تمكين غير البحريني من ممارسة نشاط تجاري محظور عليه قانوناً، مثل استعماله للبيانات الشخصية للبحريني (أو من يحظى بمعاملته) أو لترخيصه أو لسجلّه التجّاري أو غير ذلك من الطرق التي تؤدّي إلى التسترّ.

الشخص المتسترّ هو البحريني (أو من يحظى بمعاملته) الذي يمُكّن غيرَ البحريني) المحظور عليه ممارسةُ بعض الأنشطة التجارية (من العمل لحسابه الخاص.

مكافحة جرائم التستر التجاري

ولمكافحة جرائم التستر التجاري أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة حملتها التفتيشية تحت شعار الحملة الوطنية لمكافحة التستر التجاري في مطلع العام 2021 حيث بدأت الحملة بتوعية أصحاب المحلات التجارية ومنحهم فترة زمنية

لتصحيح أوضاعهم القانونية ومن ثم بدأت إدارة التفتيش حملاتها وزياراتها والشخص ال متسترّ عليه هو غير البحريني الذي يعمل لحسابه الخاص بتسترّ من البحريني (أو من يحظى بمعاملته).

الميدانية على المحال التجارية في مملكة البحرين للتحقق من عدم تأجير المحلات على أجانب، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لتحريك الدعوى الجنائية ضد من يثبت ضدهم مخالفة أحكام القانون المذكور، أي ضد المتسترّ والمتسترّ عليه حيث نص القانون على عقوبة من لم يقم بإزالة أسباب المخالفة في

الفترة المحددة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين، فضلا عن محو القيد واغلاق المحل التجاري إداريا.

أما بشأن المتسترّ عليه (الأجنبي) فيعاقب بذات العقوبة كما يجوز للمحكمة بناء على طلب النيابة العامة أن تامر بمنع المتسترّ عليه من السفر لحين صدور الأحكام، كما يجوز في جميع الأحوال عند الحكم بالإدانة أن تأمر المحكمة المختصة بإبعاد الأجنبي نهائيا من مملكة البحرين أو لمدة محددة لا تقل عن 3 سنوات.

علامات وأدلة التستر التجاري

- عدم مُشاركة البحريني صاحب السجّل التجاري في العمليات المؤسسية التي يدُيرها غير البحريني
- قيام غير البحريني بالتعامل مباشرة مع الزبائن في عمليات البيع والشراء وسداد فواتير المديونيات، بدون تدخّل مالك السجل التجاري أو مراجعته لهذه العمليات التجارية.
- تفويض البحريني للغي ر البحريني لصلاحيات استلام وجمع الأموال وتسليمها.
- تحويل مبالغ كبيرة من قبل العمالة للخارج تفوق أضعاف دخل العامل.
- عدم دراية ومعرفة المتستر بأمور المحل والعمليات التي تتم فيه.
- عدم وجود ما يثبت تسليم رواتب للعمال.
- عدم وجود حسابات بنكية منتظمة للمنشأة.

اضرار التستر التجاري

ومما لا شك فيه فأن التستر التجاري يحَدُّ من نموّ الاقتصاد الوطني ويعتبرُ استثمارا غير مشروع يزاحم الاستثمار الوطني، ويخلّ أيضا بميزان المُنافسة المشروعة والعادلة بين التجّار، ويؤثرّ على الخدمات ممّا ينعكس سلبا على جودتها لوجود علاقة مُبهمة بين أطراف العملية التجارية والتي تجمع التاجر والمستهلك والمزوّد والموزّع، حيث يساهم بدرجة كبيرة سلبا على تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية في المملكة، ويشوه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي من أهمها مؤشرات النمو الاقتصادي ومعدلات التوظيف، وله تأثير سلبي بالغ على فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد، حيث أن أغلب الأرباح التي يتم تحصيلها من هذه السجلات تحول إلى خارج المملكة من دون الاستفادة منها في اقتصاد مملكة البحرين مما يؤدي إلى إضعاف الكفاءة الاقتصادية، والإخلال بتوزيع الموارد، كما يساهم وبشكل كبير في زيادة حالات الغش التجاري، وعرض وبيع منتجات وسلع ذات جودة سيئة، بالإضافة إلى تزايد أعداد العمالة الوافدة ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، واحتكار بعض الأنشطة التجارية على سبيل المثال المقاولات، الصالونات الرجالية، المطاعم الصغيرة وغيرها من الانشطة، فضلا عن التأثيرات الأخرى اجتماعيا وأمنيا.

مخرجات حملة مكافحة التستر التجاري

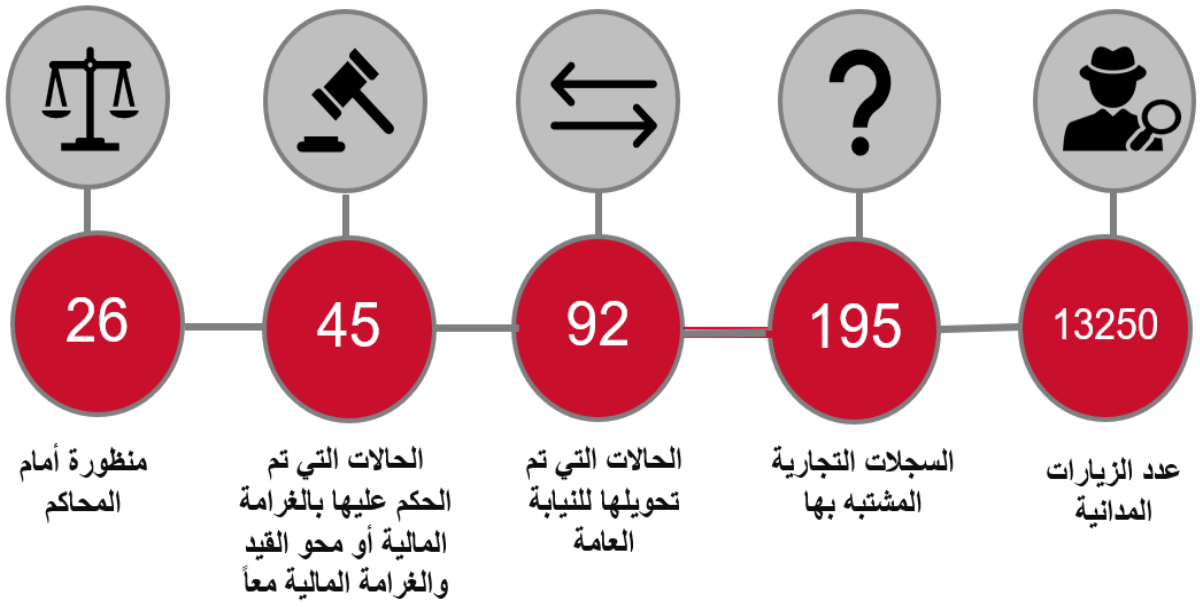

قنوات التواصل والتبليغ

يمكنك التواصل مع إدارة التفتيش بوزارة الصناعة والتجارة والتبليغ عن أية حالات مشتبه بها للتستر التجاري، وذلك عبر التالي:

17111267 - 17111264

inspection@moic.gov.bh

الوتتسآب: 17111225

اخر تحديث بتاريخ 26 سبتمبر 2023